القذافي يجب ان يتصرف بحساسية في الأمم المتحدة

REUTERS عربي

حذرت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة سوزان رايس الزعيم الليبي معمر القذافي يوم الاربعاء من استثارة المشاعر الأمريكية بشأن تفجير لوكربي عندما يزور الأمم المتحدة هذا الشهر.

ونُقل المسؤول الليبي عبد الباسط المقرحي الذي كان مسجونا في اسكتلندا بسبب تفجير طائرة ركاب تابعة لشركة "بان امريكان" فوق بلدة لوكربي باسكتلندا في عام ١٩٨٨ الى وطنه في الشهر الماضي بسبب حالته الصحية المتأخرة نتيجة لإصابته بمرض السرطان. والافراج عنه والترحيب الذي لقيه لدى عودته الى ليبيا تسببا في غضب بالولايات المتحدة التي ينتمي لها ثلثا الضحايا البالغ عددهم ٢٧٠ شخصا. وقالت رايس في مؤتمر صحفي بشأن نشاط الامم المتحدة في أيلول حيث سترأس الولايات المتحدة مجلس الامن "هذا الموضوع يجرح المشاعر، ويبلغ الحساسية لجميع الامريكيين بعد ان فقدنا... مواطنين في عمل ارهابي". وقالت رايس "الكيفية التي يختار بها الرئيس القذافي ان يتصرف عندما يحضر الجمعية العامة ومجلس الامن في نيويورك تحمل امكانية اما ان تفاقم هذه المشاعر أو لا".

ومن المقرر ان يزور القذافي الجمعية العامة للمرة الاولى منذ ٤٠ عاما بصفته حاكم ليبيا. وسيلقي كلمة في الاجتماع السنوي لزعماء العالم يوم ٢٣ ايلول مباشرة بعد الرئيس الامريكي باراك اوباما. ووجوده المتوقع سبب بالفعل غضبا. وعرقلت الحكومة الامريكية خطة له لان ينزل في مبنى تمتلكه ليبيا في الجلوود بولاية نيوجيرزي بعد احتجاجات محلية.

وامتنعت رايس عن بحث ما اذا كانت فرضت قيودا على تحركات القذافي في الولايات المتحدة لكنها قالت "ما فهمته من نظراء ليبيين انهم يعتزمون ان يقتصر برنامجهم على مدينة نيويورك".

والولايات المتحدة مطالبة بموجب معاهدة عام ١٩٤٧ مع الامم المتحدة بالسماح للزعماء الاجانب بحضور جلسات الامم المتحدة في نيويورك. وبالاضافة الى الكلمة التي سيلقيها في الجمعية العامة يتوقع ان يتحدث القذافي ايضا في اجتماع لمجلس الامن في اليوم التالي سيرأسه اوباما وهو أول رئيس أمريكي يفعل ذلك. وليبيا لها مقعد الان في مجلس الامن. وعندما سئلت ان كان القذافي قد يستخدم المناسبة لالقاء كلمة تتجاوز الموضوع الرسمي لنزع الاسلحة النووية ومنع الانتشار قالت رايس ان ذلك سيكون "خارج السياق وغير مناسب". وقالت رايس ان معظم الدول الخمس عشرة في مجلس الامن وعدت بأن زعماءها لن يتحدثوا أكثر من خمس دقائق "ولا نتوقع أقل من ذلك من الرئيس القذافي اذا جاء". ويتجاهل المتحدثون غالبا حدود الوقت في كل من مجلس الامن والجمعية العامة.

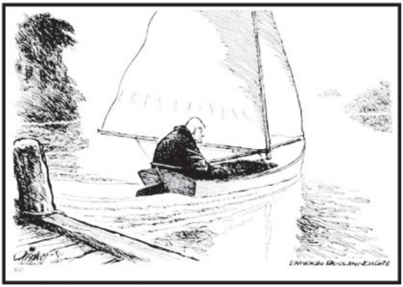

برلسكوني يهدد بتعطيل عملية صنع القرار الاوروبي

العرب اونلاين alarabonline

هدد رئيس الوزراء الايطالي سيلفيو برلسكوني الثلاثاء بتعطيل عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي ما لم يمنع مسؤولو المفوضية الاوروبية والمتحدثون باسمهم من الإدلاء بتصريحات علنية. وعبر بعض أعضاء البرلمان الأوروبي عن استنكارهم لتهديد برلسكوني ووصفوا تصريحاته بأنها "مشينة". وقال أحد زعماء المعارضة الإيطالية إن برلسكوني يجب ان يخضع لفحص نفسي لأنه "في حرب مع العالم كله".

وهذا أحدث صدام يخوضه برلسكوني ويأتي بعد جدال داخلي له شهور حول موضوعات مختلفة. ويقاضي برلسكوني صحفا أوروبية بسبب تقارير نشرتها عن علاقته بفتاة وبائعة هوى.

وكان برلسكوني يعترض فيما يبدو على تقارير نشرتها صحف إيطالية تشير فيها إلى أن المفوضية الأوروبية تنتقد إيطاليا ضمنيا بطلب معلومات منها ومن مالطا بعد إعادة سفينة تقل مهاجرين أفارقة.

وأكد دنيس أبوت المتحدث باسم المفوضية الأوروبية للسياسة الإقليمية تقديم هذا الطلب.

وقال في افادة صحفية دورية "طلب المعلومات عملية عادية في مثل هذه المواقف. المفوضية تريد المساعدة وهي تحتاج حتى تستطيع تقديم المساعدة الى معلومات دقيقة". لكن برلسكوني قال إن تقارير وسائل الإعلام الإيطالية كانت نتيجة "تلاعب" بتصريحات المتحدثين باسم المفوضية الأوروبية. وقال للصحفيين في جدانسك في بولندا حيث يحضر زعماء اوروبيون احتفالا بذكرى مرور ٧٠ عاما على بدء الحرب العالمية الثانية إنه سيطرح الموضوع في القمة الأوروبية القادمة وسيطالب بفصل من يخالف المنع من المفوضين. وقال برلسكوني "موقفي سيكون محددا ولا لبس فيه.. لن ندلي بصوتنا بعد الآن مما يعني عمليا تعطيل عمل المجلس "اجتماعات الحكومات الأوروبية" ما لم يتفق على عدم السماح لأي مفوض او متحدث باسم مفوض بالإدلاء بتصريحات علنية في أي موضوع". وطالب برلسكوني بأن يقتصر الادلاء بتصريحات علنية على رئيس المفوضية والمتحدث باسمه.

وقالت بيا ارنكيلده هانسن المتحدثة باسم المفوضية الأوروبية "عندما نطلب معلومات من دولة فلا يعني ذلك انتقادها... نحن موضوعيون ويمكننا المساعدة." وعبر عضو كبير في البرلمان الأوروبي عن غضبه من تهديد برلسكوني.

وقال مارتن شولتس زعيم الاشتراكيين الأوروبيين في البرلمان الأوروبي "نحن نعتقد أنه ينبغي ألا يتقدم زعيم حكومة أي دولة عضو بمثل هذه المطالب. لقد أظهر برلسكوني مرة أخرى مشاعره الدفينة المعادية لأوروبا." وأضاف "نحن ندعو رئاسة الاتحاد الأوروبي ورئيس المفوضية "مانويل" باروزو الى الرد فورا وشخصيا على هذا الهجوم المشين على المؤسسات الأوروبية". وقال أنطونيو دي بيترو الذي يتزعم حزبا معارضا "عند هذا الحد اعتقد أن رئيس الوزراء يجب أن يخضع لفحص نفسي قبل أن يسمح له بالاستمرار في إدارة البلاد... إنه في حرب مع العالم كله".

عطل في Gmail يقطع الخدمة عن ٣٧ مليون مستخدم

CNN بالعربية

أدت مشاكل تعرض لها البريد الإلكتروني المجاني لشركة "غوغل" المعروف باسم "جيميل" Gmail، إلى عدم تمكن العديد من مشتركي الخدمة والبالغ عددهم حوالي ٣٧ مليون شخص، من استعمال بريدهم الإلكتروني.

ولم يعرف القائمون على الموقع الإلكتروني، سبب الانقطاع الذي دام ساعة و٤٥ دقيقة، ما أدى إلى توقف العديد من الخدمات المتعلقة بالشبكة كبعض مواقع الدردشة، والتواصل الاجتماعي.

وصرح ديفيد بيسيريس، مدير مهندسي غوغل قائلا: "نعلم أن الكثير منكم واجه مشاكل في دخول بريده، مثل العديد منا، كما نشعر تماما بشعوركم، والألم الذي تسبب به ذلك". وأضاف بيسيريس: "بسبب تأثير هذا العطل عليكم، نود إعلامكم أننا نقوم بالبحث في سبب المشكلة، ونأمل أن يكون لدينا قريباً ما يمكننا إطلاعكم عليه، نحن آسفون حقاً لما حصل، ونأمل أن لا تتكرر هذه المشكلة ثانية".

وسيطر خبر توقف Gmail عن العمل، على حوارات ودردشات الموقع الإجتماعي الشهير twitter، فتداول الجميع الخبر والروابط المتعلقة به، كما نشر موضوع تحت عنوان: خمسة أشياء يجب فعلها عند توقف Gmail. وبدأت الأشياء الخمسة، بالإعلان فوراً عن الخبر على twitter بشتى الطرق والوسائل، وبعد الإعلان عن ذلك، ينبغي طرح سؤال.. هل توقف Gmail فعلا.

وتقول راشيل سكلار، محررة موقع Mediate.com لـCNN: "عندما يحصل عطل كهذا، تتساءل فيما إذا كانت المشكلة معي وحدي، لكن إذا انتشر الخبر على موقع مثل twitter تعرف أن المشكلة واجهت الكثيرين غيري". وبعد حوالي ساعة و٤٥ دقيقة من العطل، أعلن غوغل على مدونته، "أن العطل تم إصلاحه، وأن البريد سيعود للعمل كالمعتاد، ونحن ما زلنا نحقق ونبحث في أصل المشكلة التي سببت العطل". ويبلغ عدد مستخدمي Gmail حوالي ٣٧ مليون شخص حول العالم، وفقاً لـ ComScore الشركة المتخصصة بمراقبة استخدام الإنترنت، ويعتبر Gmail ثالث أشهر بريد إلكتروني بعد ياهو وهوت ميل.

"سي آي أي" ترفض نشر وثائق سرية جديدة

RADIO sawa راديو سوا

ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية أنها حصلت على نسخ من وثائق قانونية تشير إلى أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "CIA" رفضت نشر وثائق سرية جديدة تتضمن معلومات مفصلة عن برامج الاستجواب واعتقال مشتبه بممارستهم الإرهاب في الخارج. وأشارت إلى أن ويندي هيلتون المسؤولة في CIA عن الإشراف على كشف الوثائق التي تعتبر أسرارا دفاعية، أبلغت القاضي الفدرالي في نيويورك "ألفن هيلرشتاين" أنها ترفض السماح بنشر سلسلة وثائق رغم قرار قضائي يلزمها هذا الأمر. وأوضحت هيلتون للقاضي أن "الوثائق المعنية تتضمن معلومات عن أنشطة ومصادر وأساليب ومعلومات استخباراتية من المنطقي الاعتقاد أن نشرها يمكن أن يمس الأمن القومي في شكل جدي وفي صورة بالغة الخطورة". وقد تم نشر مجموعة أولى من الوثائق الأسبوع الماضي والتي تتضمن وصفا للأنشطة المناهضة للإرهاب في الخارج التي قامت بها الاستخبارات الأمريكية بعد احداث ١١ أيلول، بفضل قرار قضائي حصلت عليه منظمة "اكلو" الأمريكية للدفاع عن الحريات المدنية. وأشارت وكالة الصحافة الفرنسية إلى أنه من المتوقع أن يتم نشر المجموعة الثانية الاثنين المقبل.

CENTRAL INTELLIGENCE AGENCY
UNITED STATES OF AMERICA
AFP

دراسة تشرح موقف أمريكا من مستقبل الأسلحة النووية

تقرير واشنطن Taqrir Washington

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي استخدمت السلاح النووي – فعليًا – في الحرب العالمية الثانية ضد اليابان، إلا أنها من أكثر الدول التي تولي اهتمامًا بقضية انتشار الأسلحة النووية، حيث أصبحت هذه القضية أكبر تحد للأمن القومي الأمريكي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. وقد زاد هذا الاهتمام بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ لتزايد الخوف من أحداث مماثلة ولكن تلك المرة بأسلحة نووية تسفر عن خسائر تفوق ما تحملته الولايات المتحدة يوم الحادي عشر من سبتمبر.

وحاليًا تشهد الساحة الأكاديمية والإعلامية جدلاً ومناقشة حامية الوطيس حول سياسة الولايات المتحدة النووية، وفي محاولة لتبديد الالتباس حول كثير من أبعاد السياسة الأمريكية النووية نشر كل من كريستوفر شيبا Chirstopher F.chyba وجي دي كروش J.D.Crouch دراسة بدورية "واشنطن كوارتلي Washington Quarterly" في عددها الفصلي يوليو ٢٠٠٩، حملت عنوان: فهم جدل سياسة الأسلحة النووية للولايات المتحدة "Understanding the U.S Nuclear Weapons Policy Debate".

اختلاف حول الردع النووي

بداية حاول كاتبا الدراسة أن يظهرا أن هناك اختلافًا في وجهات النظر فيما يتعلق بدور الأسلحة النووية في إثناء الخصوم المحتملين كسياسة "ردع"، والاختلاف في تقييم كفاءة، ومدى ملاءمة الأسلحة النووية في تحقيق هدف سياسة الردع. فيريان أنه ليس هناك وسيلة أكثر فعالية من طمأنة الحلفاء وثني المنافسين والمعارضين. ويُعتبر الهدف الهام للولايات المتحدة المحافظة على التفوق النووي الاستراتيجي مع ما يصاحب ذلك من مخاطر وعدم استقرار، والمحافظة على سياسة الحد الأدنى من الردع المتبادل الذي يسود في مثل هذا العالم، خاصة مع محاولة روسيا والصين تملك ترسانة نووية مماثلة للولايات المتحدة، قد تستخدمها الصين مثلاً في مهاجمة تايوان، وكذلك المضي قدمًا في الحد من تسلح روسيا من خلال معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية "START".

هناك خلاف حول دور الردع النووي في التعامل مع الأنظمة المارقة Rogue Regimes. فاستراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠٠٢ تنص على أن قادة الدول المارقة يتقاسمون بعض الخصائص المماثلة على الرغم من اختلاف الدوافع والأهداف، مثل: الوحشية في التعامل مع شعوبها، انتهاك المعاهدات الدولية، محاولة الحصول على أسلحة الدمار الشامل، رعاية الإرهاب، رفض الانضمام تحت لواء وقيم الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها أكثر استعدادًا لتحمل المخاطر فيما يتعلق باستخدام أسلحة الدمار الشامل. ولقد واجهت الولايات المتحدة الأمريكية تلك الأنظمة المارقة عبر استخدام سياسة الردع كما فعلت مع الصين الشعبية في الستينيات، وردع إيران وكوريا الشمالية. فسياسة الردع أكثر فاعلية لردع الخصوم. في حين أن السعي الأمريكي لتطوير ترسانتها النووية يترك انطباعات سلبية يسودها القلق تجاه الولايات المتحدة من قبل دول العالم. وهناك أيضًا خلافات حول ما إذا كانت الأسلحة النووية هي الأدوات المناسبة لردع تهديدات خصوم الولايات المتحدة، كذلك فإن اعتماد الولايات المتحدة على تلك السياسات سيؤدي إلى سباق تسلح نووي من قبل الصين وروسيا، وهذا يتعارض مع أهداف منع الانتشار النووي.

السياسة النووية للولايات المتحدة

يناقش الكاتبان تساؤلاً يشغل كثيرين مفاده: هل يمكن أن تساعد اتفاقيات الحد من التسلح؟. ويعرضان للرأي المؤيد للحد من التسلح، والذي يرى أن القيود المفروضة على التسلح مفيدة وضرورية. حيث يرى المدافعون عن الحد من التسلح النووي أن ذلك يُظهر التزام الولايات المتحدة بعملية نزع السلاح، وهذا هام لمنع انتشار التسلح عالميا. كما أن منع الانتشار يساعد في الحد من إمكانيات الإرهابيين للسيطرة على الرؤوس الحربية ومخازن المواد الانشطارية.

وتعد سياسة الحد من التسلح وسيلة للحد من التوتر في العلاقات الاستراتيجية مع الصين وروسيا. وينتقل الكاتبان إلى عرض العقيدة الأمريكية لاستخدام السلاح النووي، ويقولان: إن هناك أكثر من عقيدة. منها أن يكون استخدام الولايات المتحدة للأسلحة هو الملاذ الأخير، والمحافظة على قدر أكبر من الغموض في استجابة الولايات المتحدة لمجموعة متنوعة من الأحوال والأسباب، فضلاً عن الالتزام الأمريكي بالحد من التهديد باستخدام سياسة الردع النووي والإعلان عن استخدامها في حال معينة.

حول مدى تأثير السياسة الأمريكية على الانتشار النووي هناك اختلاف حول ما إذا كان للسياسة الأمريكية دور كبير في التأثير على انتشار الأسلحة النووية والدعم الشامل لنظام منع الانتشار النووي. فالولايات المتحدة تحاول أن تضغط على الدول للحد من طموحاتها والضغط على أربع مجموعات مستهدفة لمنع انتشار التسلح النووي. وهي الدول التي تمتلك أسلحة نووية معترف بها، والدول التي لديها طموحات نووية مثل إيران وكوريا الشمالية، الدول المحيطة أو المهددة من قبل الدول النووية والتي قد يكون من بينها حلفاء الولايات المتحدة وأصدقاؤها، وأخيرًا الدول التي قد تساعد المجتمع الدولي في الضغط على الدول التي تقع في المجموعة الثالثة. وعليه يمكن لإدارة الرئيس الأمريكي أوباما أن تقرر طرق معالجة منع انتشار التسلح النووي، والحفاظ على حظر انتشار الأسلحة النووية من خلال تنفيذ نظام فعال لمراقبة الصادرات وغيرها من التدابير، ومن جانبها فإن الولايات تسعى بأن يكون لديها تأثير مباشر على الدول التي لديها طموحات لامتلاك أسلحة نووية.

وجلّ المحللين يرون بأن لدى تلك الدول دوافع إقليمية ومخاوف أمنية لذلك فهي تسعى لامتلاك أسلحة نووية، لهذا فإن الولايات المتحدة لديها مخاوف من تلك الدول حتى وإن كانت لديها فقط أسلحة تقليدية، ولذلك فإن الولايات المتحدة تحاول لعب دور أكبر في ضبط النفس، والتأثير على تلك الدول عبر سياساتها والتركيز على ضمان عدم انتشار سباق التسلح النووي، وإعطاء الضمانات الأمنية لحلفاء أمريكا للتصدي لمنع انتشار التسلح النووي على نطاق أوسع. وتخشى الولايات المتحدة من انهيار نظام منع انتشار التسلح النووي، خاصة بأنه ليس لدى الولايات المتحدة ضمانات للالتزام بالمادة السادسة من معاهدة حظر انتشار التسلح النووي أمثلا: برنامج الهند النووي هناك خلافات حول دعم هذا البرنامج أو خفض التعاون مع الهند في برنامجها النووي المدني، كذلك فإن فوائد التعاون في الطاقة النووية المدنية يفوق الآثار السلبية على عدم انتشار الأسلحة، ويمثل ذلك الحد الفاصل فيما يتعلق بالامتثال لمعاهدة عدم انتشار التسلح النووي (NPT) فيما يخص مثلا التعاون في تحسين المواد الانشطارية أو الأسلحة النووية أو الحد من قدرات المواد المستخدمة في الأسلحة النووية، ومدى النجاح في القضاء على البرامج النووية.

هل من عالم خالٍ من الأسلحة النووية؟

ترى الدراسة أن هناك كثيرين يفضلون أن يكون هذا العالم خال من الأسلحة النووية، والسعي نحو توجيه السياسة الأمريكية نحو تحقيق هذا الهدف، ولهذا الهدف عدة أسباب لتحسين الأمن على الصعيدين الوطني والدولي منها على سبيل المثال: إن خفض التسلح النووي من شأنه أن يقلل من احتمالات تسريب الرؤوس والمواد النووية والتي قد تقع في يد الإرهابيين، كذلك فإن خفض مستويات التأهب سيقلل من المخاطر الناتجة عن احتمال قيام حرب نووية.

وعليه فإن اتخاذ مجموعة من التدابير سيحد من الانتشار النووي وأنصار معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية يرون أنها ذات مصداقية وستساعد على طمأنة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، ويتم تحقيق ذلك عبر خفض حجم القوة النووية وتكوينها، وإجراء مزيد من التخفيضات وخاصة في عدم نشر المخزونات والمحافظة على تلك الالتزامات، ويرى أنصار هذا الفريق بأن Reliable Replacement Warhead قد أدت إلى مزيد من الراحة مع الالتزام نحو إنهاء التجارب النووية. والعمل نحو دحر سياسة كوريا الشمالية النووية، ومنع إيران من الحصول على الأسلحة النووية و منع الإرهاب النووي.

وحول مدى القلق من التوسع الكبير في انتشار الطاقة النووية، ترى الدراسة أن هناك جدلا كبيرا في تقييم المخاطر على المزايا في التوسع في مجال الطاقة النووية سواء بالنسبة إلى العدد الإجمالي لمحطات انتشار الطاقة "أو تخصيب اليورانيوم"، أو "إعادة معالجة البلوتنيوم"، والانتهاء من دورة الوقود النووي، وزيادة عدد مفاعلات التخصيب النووية.

الإرهاب النووي تهديد جديد

هناك اتفاق في الرأي على أن الإرهاب النووي يشكل في المقام الأول تهديدا للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، خلال السنوات القادمة، وتنشأ الخلافات حول الطريقة، والمدى وأهداف السياسة الخارجية التي ينبغي تحملها أو التي يجب أن تخضع لمعالجة هذا التهديد، والمدى الذي ستتأثر به سياسة الولايات المتحدة للأسلحة النووية، ومحاولة التأثير لتحقيق هذا الهدف. كذلك هناك اتفاق واسع على أهمية تأمين الأسلحة النووية والمواد الأولية للحيلولة دون أن تصبح متاحة في يد الإرهابيين. خاصة مع الدور الذي لعبته روسيا في مساعدة بعض الدول في تملك السلاح النووي كما الحال مع إيران وباكستان، خاصة أن الاقتصاد الروسي يعاني من عديد من الأزمات، فما كان على روسيا سوى أن تصدر هذه التكنولوجيا لتلك الدول. ولهذا فكثير ما يشوب العلاقات الأمريكية الروسية التوترات من حين لآخر.

وتسعى الولايات المتحدة إلى الحيلولة دون وصول الرؤوس النووية أو المواد الخام المستخدمة في التسلح النووي لأيدي الإرهابيين، وسوف تسعى إدارة أوباما لاستعراض تلك الخطط في مؤتمر حظر الانتشار النووي والذي سيعقد في ربيع عام ٢٠١٠.